27 March 2001

Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٦ من جدول الأعمال

الاتجار بالعقاقير وعرضها بصورة غير مشروعة

اسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أنغولا، أوكرانيا، ايطاليا، البرتغال، بلغاريا، بينما، بيرو، تايلاند، جنوب افريقيا، فرنسا، الفلبين، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار منقح

تعزيز التعاون المتعدد الأطراف على مكافحة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر

إن لجنة المخدرات،

إذ يقلقها تزايد انتشار الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف عن طريق البحر،

وإذ تعيد التأكيد على أن الاحترام التام للسيادة والحرمة الإقليمية والقانون الدولي للبحار ينبغي أن يحكم التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر،

وإذ تعيد التأكيد أيضاً على الالتزام الواقع على عاتق جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨^١، بمقتضى المادة ١٧ منها، بأن تتعاون إلى أقصى مدى ممكن على قمع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر،

وإذ تستذكر الوسائل الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، في القرار دائرة ٤٢٠، ٤ حيم المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

وإذ تسلم بأهمية التعاون الثنائي والإقليمي في القضاء على الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، وفقاً للفقرة ٩ من المادة ١٧ من اتفاقية ١٩٨٨،

^١ الوثائق الرسمية لمقر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.94.XI.5).

وإذ تنوه بأن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بالتعاون مع الحكومات المهمة، قد عقد اجتماعاً لفريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية معنٍ بالتعاون البحري لمكافحة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، في فيينا من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لكي يناقش السبل والوسائل العملية لتحسين التعاون الدولي على إنفاذ قوانين العقاقير في عرض البحر،

وإذ تنوه أيضاً بالعمل الذي تضطلع به اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات والمنظمة البحرية الدولية وسائر الهيئات المختصة بإنفاذ قوانين العقاقير في عرض البحر،

وإذ تنوه كذلك بأن تقرير الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعنٍ بالتعاون البحري لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر قد يبيّن التحديات الجديدة التي تواجهها السلطات الوطنية المعنية بإنفاذ القوانين، وتتضمن مجموعة من التدابير لكي تنظر فيها لجنة المخدرات،

١ - تحيط علماً بتقرير الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعنٍ بالتعاون البحري لمكافحة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، الذي عقد في فيينا من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقدم للدول المهمة، في حدود التبرعات المتاحة، المساعدة التقنية والتدريب في مجال التعاون البحري على مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير عن طريق البحر. وهذه المساعدة التقنية يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) إعداد دليل تدريب مرجعي سهل الاستعمال لمساعدة الأطراف التي تقدم الطلبات والسلطات المختصة التي تتولى مسؤولية تسلم الطلبات المقدمة والاستجابة لها طبقاً للمادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨^(١)، مع مراعاة ضرورة تحذب الآثار غير الضرورية على التجارة المشروعة؛

(ب) إعداد استماراة مرجعية نموذجية لتسهيل تبادل المعلومات الالازمة لاتخاذ الاجراءات المناسبة بمقتضى المادة ١٧ من اتفاقية ١٩٨٨.

(ج) جمع المعلومات عن الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية التي يمكن أن تستعملها الدول المهمة لأغراض مرجعية.

٣ - تحت برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على التعاون مع الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ وتشجع الدول على أن تسهم بخبرتها البحري في صياغة المساعدة التقنية والتدريب؛

٤ - تطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقدم إلى لجنة المخدرات، في دورتها السادسة والأربعين، تقريراً عن التقدم المحرز في تطوير المساعدة التقنية والتدريب.